



الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية
اللجنة الوطنية الدائمة للسكان

الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان

المحتويات

ص 2	مقدمة
ص 4	أولاً : حول مفهوم السياسة السكانية
ص 6	ثانياً : الوضع السكاني وألويات السياسة السكانية
ص 9	ثالثاً : الهجرة الخارجية
ص 11	رابعاً : الهجرة الداخلية والتوزيع الجغرافي للسكان
ص 13	خامساً : التركيب السكاني
ص 15	سادساً : المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة
ص 17	سابعاً : الصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة
ص 19	ثامناً : البيئة
ص 20	تاسعاً : الإعلام والتثقيف والإتصال السكاني
ص 22	عاشراً : الأطر المؤسسية والإحصائية والبحثية

مقدمة:

تشكل الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية الإطار العام للمبادئ والسياسات السكانية في لبنان، ومدخلاً للخطة التنفيذية للسياسة السكانية التي سيتم إعدادها وتطبيقها بالتعاون مع وبيّن كافة الوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية والدولية المعنية بالقضايا السكانية في لبنان. وتهدف الوثيقة إلى تحديد التوجهات العامة للدولة اللبنانية بالنسبة لكافة القضايا السكانية. وهي تعتبر بعد أخذ العلم بها في مجلس الوزراء، بمثابة المرجع الرسمي لتوجهات السياسة السكانية في لبنان، مع الإشارة إلى أن تضمين الوثيقة بعض البنود التي جاءت في توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يشير إلى التزام لبنان بتوصيات هذا المؤتمر.

وقد قامت الدولة اللبنانية، من ضمن إهتمامها بالقضايا السكانية، وإرتباط هذه الأخيرة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالعمل على تحديد الإطار المؤسسي الذي يهدف إلى وضع وتنسيق وتنفيذ السياسات السكانية في لبنان، من خلال إستحداث المجلس النيابي في العام 1987 للجنة البرلمانية للسكان والتنمية (التي عهدت مسؤولياتها لاحقاً الى اللجنة البرلمانية للسكان والتعاونيات والمهجرين والسكان)، وتشكيل مجلس الوزراء عام 1993 للجنة الوطنية للسكان التي قامت بالتحضير لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد عام 1994، ثم العمل في نهاية ذلك العام على تحويل اللجنة الأخيرة هذه إلى اللجنة الوطنية الدائمة للسكان.

ينبغي أن تنشئ الحكومات الآليات المؤسسية المطلوبة وتوفر البيئة المواتية، على جميع مستويات المجتمع، لضمان معالجة العوامل السكانية على الوجه المناسب في إطار عمليات اتخاذ القرارات والعمليات الإدارية في جميع الوكالات الحكومية ذات الصلة المسؤولة عن السياسات والبرامج الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 2.7)

وقد قامت اللجنة الوطنية الدائمة للسكان بإعداد الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية بالتعاون مع خبراءها والوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية المعنية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مستفيدة في إعدادها من المعطيات الإحصائية المتوفرة، ومنها بشكل خاص، تلك التي نتجت عن مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي قامت به وزارة الشؤون الاجتماعية سنة 1996 ومسح صحة الأم والطفل الذي نفذته وزارة الصحة العامة في السنة نفسها، والمعطيات الناتجة عن مسح الأوضاع المعيشية للأسر الذي قامت به إدارة الإحصاء المركزي سنة 1997، ومن التقرير الوطني للتنمية البشرية في لبنان الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة 1998 ومن الدراسات التحليلية المعمقة لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن التي قامت بها مجموعة من الأكاديميين المعنيين بالقضايا السكانية بطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية واللجنة الوطنية الدائمة للسكان.

وتمت مناقشة الوثيقة وتعديلها في مؤتمر وطني للسكان عقد خصيصاً لهذا الغرض، وشارك فيه عدد كبير من المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية والأكاديمية والدولية المعنية بالموضوع السكاني. وقد تم أخذ العلم بالوثيقة في مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ 16 / 8 / 2001 لتصبح وثيقة رسمية تشكل الإطار العام للمبادئ والسياسات السكانية في لبنان.

ينبغي للحكومات

1- أن تلتزم على أعلى مستوى سياسي بتحقيق الغايات و الأهداف الواردة في برنامج العمل .

2- أن تقوم بدور قيادي في تنسيق و تنفيذ أعمال المتابعة و رصدها و تقويمها. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 16.7)
و ينبغي لجميع البلدان أن تنشئ آليات وطنية مناسبة للمتابعة و المساءلة و الرصد بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية و الفئات المجتمعية و ممثلي وسائل الإعلام و المجتمع الأكاديمي، و بدعم البرلمانيين. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 16.10)
و ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومات المهمة في تنظيم أعمال مناسبة للمتابعة على الصعيد الوطني، بما في ذلك القدرات الوطنية على صياغة المشاريع و إدارة البرامج فضلاً عن تقوية آليات التنسيق و التقييم من أجل تقييم تنفيذ برنامج العمل الحالي. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 16.11)

أولاً: حول مفهوم السياسة السكانية

تحدد السياسة السكانية المبادئ والأهداف التي تتبناها الدولة بالنسبة للقضايا السكانية والتي تهدف إلى التأثير على الوضع السكاني لجهة مستوى واتجاه المتغيرات السكانية. وتشمل هذه المتغيرات النمو السكاني وعناصره الرئيسية أي الخصوبة والوفاة، والتوزيع الجغرافي للسكان داخل البلد، والتحركات السكانية عبر الحدود الوطنية أي الهجرة الى الخارج والهجرة الوافدة، وكذلك التركيب السكاني والتغيرات الحاصلة فيه كفتوة السكان والتشيخ السكاني أي الزيادة في نسبة المسنين. ومن شأن السياسة السكانية أيضاً توجيه الاهتمام إلى بعض الفئات العمرية مثل الأطفال والشباب، وكذلك بعض المجموعات مثل ذوي الإحتياجات الخاصة أو المعوقين.

وفي سبيل وضع السياسة السكانية يجب تحديد نتائج الاتجاهات السكانية على تنمية المجتمع ورفاهيته في الأمدين القريب والبعيد ومعرفة مسبباتها لكي تكون موضع اهتمام السياسة السكانية، حيث أن معرفة العوامل المؤثرة في الاتجاهات السكانية ضروري لوضع السياسات السكانية الفاعلة.

ويمكن لإجراءات السياسة السكانية أن تكون غير مباشرة، فالحد من الهجرة الى الخارج، من خلال قوانين تجعل السفر الى الخارج غير شرعي أو شبه مستحيل، قد يتعارض مع شرعة حقوق الانسان ومن الأفضل ان يصار الى وضع اجراءات اقتصادية واجتماعية تأخذ في الإعتبار تشجيع الناس على البقاء بدلاً من الهجرة الى الخارج. وكذلك فان الاجراءات لتخفيض معدل الخصوبة يجب الا تحتوي على الاكراه (كالتعقيم الإلزامي مثلاً) لان هذا يتعارض أيضاً مع حقوق وكرامة الإنسان. ان المجتمع الدولي من خلال توصياته في جميع المؤتمرات الدولية المتعلقة بالسكان، يشجب مثل هذه الاجراءات المباشرة. وقد اعترف المجتمع الدولي تكراراً بان للأبوين الحق في تقرير عدد الأولاد الذين يريدون انجابهم. اما اذا تعارضت الرغبات الشخصية مع المتطلبات الاجتماعية، وكان لا بد من تغييرها، فيجب ان يصار الى ذلك من خلال تغيير الحالة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للأبوين بشكل يجعلهما يخفضان طوعاً عدد الأطفال الذين يرغبان بانجابهم. وهذا المبدأ يطبق أيضاً على زوجين لا يستطيعان انجاب عدد الأطفال المرغوب فيه بسبب العقم اذ ان من واجب السياسة السكانية معالجة مثل هذه الحالات.

ومن شأن إدماج السكان صراحة في الاستراتيجيات الاقتصادية والإنمائية أن تؤدي إلى تسارع خطى التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر ويسهم في بلوغ الأهداف السكانية وتحسين نوعية حياة السكان. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية – القاهرة 1994 - بند رقم 3.3)

ان الاجراءات غير المباشرة للسياسة السكانية تعتمد على أدوات اقتصادية واجتماعية كالتعليم والعمل وغيرها. فخفض الخصوبة مثلاً قد يتطلب تعليم المرأة الى ما فوق مستوى معين وتيسير ادماجها في القطاع الانتاجي. وكذلك فان خفض هجرة الشباب الى الخارج قد يتطلب تخفيض مستويات البطالة بينهم من خلال تفعيل الدورة الاقتصادية وتنشيط سوق العمل ومؤسسات الاستخدام ووضع برامج خاصة لاجاد فرص عمل لهم. وكذلك أيضاً فان الحد من الهجرة من الريف الى المدن قد يستلزم تكثيف التنمية الريفية ودعم الزراعة والصناعة بالاضافة الى تحقيق اللامركزية الادارية بشكل أوسع. ومن الواضح ان الأدوات الاقتصادية الاجتماعية اللازمة للوصول إلى تحقيق أهداف السياسة السكانية هي ذاتها التي تستعملها سياسات التنمية الأخرى. فقطاع التعليم مثلاً عليه أن يتجاوب، ليس فقط مع المتطلبات السكانية بل أيضاً، مع المتطلبات الدستورية المتعلقة بالتعليم للجميع، كما عليه ان يتماشى مع متطلبات التنمية من حيث التركيز على التعليم المهني وان يتجاوب مع متطلبات سوق العمل ومع الاحتياجات الثقافية للتنمية الاجتماعية.

وينبغي أن يتعزز الالتزام السياسي بتوفير استراتيجيات سكانية و إنمائية متكاملة ، عن طريق برامج التنقيف والإعلام العامة وزيادة الموارد المخصصة من خلال التعاون فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وتحسين قاعدة المعارف عن طريق البحث وبناء القدرات الوطنية والمحلية. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية – القاهرة 1994 - بند رقم 3.8)

ان وظيفة واضعي السياسة الإنمائية بالنهاية هي تقويم كل هذه المتطلبات في ضوء محدودية الموارد المتاحة. وبالتالي تحديد الأولويات ووضع مخطط زمني لتحقيقها. ولكي تكون هذه السياسة عقلانية فعلى كل قطاع عرض مشكلاته بوضوح واقتراح السياسات الكفيلة لحلها لكي تؤخذ بعين الاعتبار في السياسة الإنمائية العامة. وهدف هذه الوثيقة السكانية أن ترسم الإطار العام للسياسات السكانية المقترحة والخطوط التوجيهية العريضة الخاصة بها على ان يصار لاحقاً الى ترجمتها الى برامج محددة بالتعاون بين اللجنة الوطنية الدائمة للسكان وكافة الوزارات والادارات المعنية، وبالتشاور مع الخبراء السكانيين والمؤسسات العاملة في قضايا السكان داخل المجتمع الأهلي. وكذلك فإن من وظائف واضعي السياسة الإنمائية ادماج العامل السكاني في خطط التنمية الشاملة والقطاعية بما يؤدي الى دفع عجلة التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة بين المواطنين.

ويتطلب تنفيذ السياسات السكانية الفعالة في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، أشكالاً جديدة من المشاركة من جانب مختلف الأطراف الفاعلة على جميع مستويات عملية تقرير السياسات. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية – القاهرة 1994 - بند رقم 3.27)

ثانياً: الوضع السكاني وأولويات السياسة السكانية

ان الحرب اللبنانية التي دامت ستة عشر عاماً (1975-1991) تركت أثارها السلبية على جميع نواحي التنمية، بما في ذلك النواحي السكانية، وأدت إلى تهجير ما يقارب 450 ألف مواطن من مكان إلى آخر داخل لبنان بقي منهم 60.000 عند انتهاء الحرب. وقد نجحت الدولة بإعادة قسم منهم إلى الأماكن التي هجروا منها وهي الآن في صدد إعادة الباقي منهم.

و بالإضافة الى هذا التهجير الداخلي، هاجر الى الخارج خلال فترة الأحداث ما يقارب الـ900.000 مواطن أي أكثر من ثلث السكان اللبنانيين المقيمين في لبنان في بداية الحرب والبالغ عددهم آنذاك مليونين ونصف المليون نسمة. ورغم بعض من العودة التي حصلت في السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب، بقي صافي الهجرة الخارجية لصالح المغادرين والتي ازدادت مؤخراً بشكل ملحوظ بسبب الضائقة الاقتصادية. وقد تركزت هذه الهجرة بشكل خاص على فئات الأعمار الفتية، خاصة تلك الواقعة ما بين 25 و35 سنة، وعلى الرجال المتعلمين بينهم، مما يرفع كثيراً من الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الهجرة.

ان هذه الهجرة المكثفة نسبياً والمركزة على فئة الشباب الذكور أثرت سلباً على نسب نمو السكان اللبنانيين المقيمين، بشكل مباشر من خلال الأعداد المهاجرة، وبشكل غير مباشر لجهة تأثير هذه الهجرة على مستويات الخصوبة. والخصوبة في لبنان في انخفاض طبيعي طالما تلازم في مجمل بلدان العالم مع ارتفاع مستوى التعليم وخاصة تعليم المرأة ومشاركتها المتزايدة في العمل خارج المنزل. وقد انخفض معدل الولادات الخام من حوالي 34 بالألف من السكان قبل الحرب الى حوالي 24 بالألف في سنة 2000 ومن المنتظر ان يصل الى 19 بالألف خلال الخمسة عشر سنة القادمة. كما أن معدل الخصوبة الكلية، أي أن متوسط عدد الأطفال المنتظر لكل امرأة، اذا ما أخذنا بالاعتبار جميع النساء المتزوجات وغير المتزوجات، انخفض هو الآخر من حوالي 4.5 طفل قبل الحرب الى حوالي 2.8 في سنة 2000 ومن المنتظر ان يصل العدد الى 2.5 طفل خلال العشر سنوات القادمة. ولا بد من التذكير ان مستوى الاحلال - أي عدد الأطفال اللازم للاحلال مكان الأهل - هو حوالي 2،2 طفل. ومن المنتظر ان تصل الخصوبة في لبنان الى هذا المستوى الاحلالي حسب الدراسات التحليلية خلال العقدين القادمين. ولا يعني ذلك بالطبع ان النمو السكاني سيتوقف في حينه لان ما يسمى بالزخم الديموغرافي كفيلاً بأن يبقي النمو السكاني قائماً ولو بنسب متدنية وتدرجية لعدة سنوات بعد الوصول الى مستوى الاحلال، وأن مستويات النمو السكاني ستكمل انخفاضها في المستقبل المنظور.

ولا بد من الاشارة إلى أن مستويات الخصوبة تختلف كثيراً بين المناطق، فهي ما زالت مرتفعة في البعض منها اذ تبلغ 7.1 اطفال في محافظة الشمال مقابل 5.3 في محافظة بيروت مثلاً وهو ما يتطلب العمل على تخفيضها في تلك التي تشمل مستويات مرتفعة منها حفاظاً على صحة الأم والطفل، لأنه من الثابت ان الولادات المتقاربة لها أثر سلبي على صحتها.

وكذلك تجدر الاشارة إلى ان معدل الخصوبة الكلية ما زال مرتفعاً اذا ما أخذنا بالاعتبار النساء المتزوجات فقط، اذ قدر هذا المعدل في عام 1996 بـ 6 أطفال للنساء المتزوجات. والفرق كبير نسبياً بين معدل الخصوبة داخل الزواج والمعدل الكلي للخصوبة بسبب ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول للنساء والرجال، والذي بلغ سنة 1996، 31 سنة للرجال و 27.5 سنة للنساء وهو من أعلى المتوسطات في العالم، وكذلك بسبب ارتفاع نسبة العزوبية بين النساء وهي النسبة التي يبدو أنها في ازدياد مضطرد.

ان السبب الرئيسي في ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول هو ارتفاع المستوى التعليمي عند النساء ونسبة التحاقهن بالتعليم الجامعي الذي أصبح أعلى من نسبة التحاق الرجال. أما ارتفاع نسبة العزوبية بين النساء فمن أسبابها الرئيسية الهجرة المكثفة للذكور في أعمار معينة، خصوصاً وان التقاليد المعمول بها محلياً تجعل المرأة تتزوج برجل يكبرها بخمس سنوات على الأقل. وتدل الاحصاءات المتاحة بأن عدد الرجال العازبين في الفئة العمرية 30-34 سنة بالنسبة لعدد النساء العازبات البالغات من العمر 25-29 سنة، هو 7 رجال لكل عشرة نساء.

ونتيجة لانخفاض المضطرد في مستويات الخصوبة لدى اللبنانيين وارتفاع توقعات الحياة عند الولادة (أي طول العمر) فقد طرأ تحول جذري على الهرم العمري والنوعي للسكان، فانخفضت نسبة الصغار وارتفعت نسبة الكبار بينهم وهو ما حصل في كل البلدان، حيث انخفضت نسبة الخصوبة والوفاة. وعلى سبيل المثال، فان نسبة الاطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات بين اللبنانيين المقيمين في لبنان انخفضت من 14 في المئة سنة 1970 الى 9 في المئة سنة 1996 ومن المنتظر ان تصل الى 8 في المئة في العشرين سنة القادمة. اما نسبة الذين تصل أعمارهم إلى 65 سنة فما فوق، فقد ارتفعت من 5 في المئة سنة 1970 الى 7 في المئة سنة 1996 و من المنتظر ان تصل الى 8 في المئة في الخمس عشرة سنة القادمة. وبالمقابل، فقد ارتفع متوسط العمر بين اللبنانيين من 21 سنة الى 24 سنة في 1996 وسيصل الى 25 سنة خلال العشر سنوات القادمة. ان عملية الشيخوخة لها تأثير مباشر على أمور اقتصادية واجتماعية كثيرة كفرص العمل والضمان الاجتماعي وضمان الشيخوخة وغيرها، وبالتالي على السياسات السكانية ذات العلاقة. كما أن التغيير المضطرد في الهرم السكاني أدى إلى تغير كبير في نسب الإعالة التي يحتسبها الديموغرافيون كنسبة الذين لهم من العمر أقل من 15 سنة وأكثر من 65 سنة الى باقي السكان، أي الذين هم في سن العمل (15-64 سنة)، فقد انخفضت هذه النسبة من 91% في سنة 1970 الى 63% سنة 1996 ومن المنتظر أن تصل الى 57 % بعد عشر سنوات ، أي انها في انخفاض مستمر. إلا أن هذا المؤشر الديموغرافي لا يعطي صورة حقيقية عن العبء الاقتصادي على العاملين من السكان لان هذا العبء يتأثر بعدد الأولاد وطول مدة دراستهم (والتي هي في ازدياد مع انتشار التعلم) من جهة، وبطول العمر الذي يعيشه كبار السن بعد عمر الـ65 سنة من جهة ثانية.

بناء على ما تقدم فإن تحديد أولويات السياسة السكانية اللبنانية تتعلق بأمر عدة أهمها تأكيد إتساق اتجاهات المتغيرات الديموغرافية مع أهداف التنمية المستدامة وإدماج البعد السكاني في كافة مناحي التخطيط بما يضمن تفعيل دور المرأة في المجتمع وزيادة مشاركتها في الدورة الاقتصادية والسياسية وتحسين مستوى الصحة الإنجابية خاصة في المناطق الأقل نمواً وتقديم الرعاية والحماية اللازمة للأطفال والأمهات وخفض نسبة البطالة خاصة بين الشباب واعطائهم الدعم اللازم للحد من هجرتهم الى الخارج. ومن أولويات السياسة السكانية أن تسعى من خلال الخطط القطاعية إلى الاهتمام برفاه ومشاركة المسنين الذين تزداد نسبتهم في المجتمع بشكل مضطرد بسبب انخفاض الخصوبة وكذلك توفير التدريب والبيئة الاجتماعية والعمرانية الملائمة للمعوقين لكي يشتركوا بشكل فعال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك عقلنة الهجرة من الريف الى المدن واعادة ما تبقى من مهجري الحرب اللبنانية الى ديارهم مما يتطلب تنمية المناطق ودعم المدن الصغرى وزيادة قدرتها على استيعاب الوافدين بشكل جيد. كما ان من أولويات السياسة السكانية اللبنانية الحد من الهجرة وخاصة هجرة الفنيين والأدمغة من خلال العمل في إطار خطط التنمية على تهيئة البيئة الاجتماعية والفكرية وفرص العمل التي يحتاجها هؤلاء.

وللوصول الى تحقيق أهداف السياسة السكانية لا بد من حشد الدعم والتأييد للأولويات الواردة في هذه الوثيقة ونشر الوعي السكاني بين مختلف فئات المجتمع وصانعي القرار من خلال برامج اعلامية وتدريبية وندوات وغيرها من الأنشطة الكفيلة بالتعريف بأهمية السياسة السكانية وترابطاتها

مع خطط التنمية القطاعية والشاملة. ولا بد من الإشارة هنا الى ان السياسة السكانية في لبنان تعتبر ان من مسلماتها الأساسية الاحترام الكامل لحقوق الانسان والتأكيد على قيم المجتمع وتراثه وثقافته وعلى مبدأ تكافؤ الفرص بين كافة أفراد المجتمع والحفاظ على البيئة وتحسينها كشرط أساسي للوصول الى التنمية المستدامة.

ثالثاً: الهجرة الخارجية

تعتبر الهجرة الخارجية ظاهرة بارزة في لبنان، وهي ترتبط بحركة التجارة الخارجية وبنية الاقتصاد اللبناني وسوق العمل فيه.

مثلت هذه الهجرات صمام الأمان للنظام الاقتصادي والاجتماعي في مواجهة حالات الجمود الاقتصادي والأزمات المعيشية، حيث امتصت نسباً مختلفة من البطالة وأمنت عائدات مالية كبيرة ساهمت في رفع الناتج المحلي. لكنها لم تخلو من آثار سلبية كانخفاض مردودية توظيفات رأس المال البشري والنزف في القوى العاملة المؤهلة والمدرّبة التي قد تكون جوهرية لسوق العمل في مرحلة إعادة البناء والإعمار. إنّ نسبة الكوادر والمتخصصين وذوي المهن والخبرات بين المهاجرين كانت أعلى من نسبتهم في إجمالي القوى العاملة المقيمة، وقد تسبب ذلك بنقص في الفنيين أو المختصين في مجال الخبرات الصناعية وأعمال الصيانة والبناء والخدمات والنقل والمواصلات وغيرها مما زاد في حجم العمالة الأجنبية الوافدة إلى لبنان وبالتالي في التحويلات المالية منه إلى الخارج ومن مشكلات اجتماعية واقتصادية أخرى.

وقد قدر المعدل السنوي للهجرة في الفترة التي سبقت منتصف السبعينات بنحو خمسة آلاف مهاجر. وازدادت تيارات الهجرة خلال الفترة 1975-1991 نتيجة تفاعل عاملين أساسيين أحدهما داخلي طارد تمثل في الأحداث الامنية، والآخر جاذب تمثل في بدء عمليات تصحيح أسعار النفط، مما شجع اللبنانيين على التوجه نحو البلدان الخليجية. وقد قدر صافي الهجرة خلال تلك الفترة بنحو 900.000 لبناني، أي أكثر من ثلث مجموع السكان في حينه. وقد توجه نصف المهاجرين إلى البلدان النفطية الخليجية وسوريا والأردن، وقصد نصفهم الآخر بلداناً أخرى في أوروبا وأميركا وأفريقيا وأستراليا.

ان السياسة السكانية المتعلقة بالهجرة الخارجية تعنى بشقي الهجرة - هجرة اللبنانيين إلى الخارج والهجرة الوافدة إلى لبنان من الخارج- وهي بالتالي تحتوي على الخطوط الرئيسية التالية:

أولاً: العمل على إبطاء هجرة اللبنانيين إلى الخارج وخصوصاً هجرة الشباب والأدمغة من خلال دعم الخطط القطاعية التي توفر فرص عمل وسكن وتدريب مهني وغيره مما يشجعهم على البقاء

ثانياً: تيسير عودة المهاجرين اللبنانيين ومنهم أصحاب الكفاءات بشكل خاص والعمل على إعادة دمجهم في المجتمعات المحلية والاستفادة من مؤهلاتهم ومهاراتهم.

ثالثاً: تأمين وسائل الارتباط مع المهاجرين الذين يفضلون البقاء في بلدان الهجرة وتعزيز العلاقات الثقافية والاقتصادية معهم وإبقاء الروابط بينهم وبين لبنان.

رابعاً: تنظيم الإستعانة بالعمالة الوافدة من خلال وضع خطة محددة الأهداف لإستيراد هذه العمالة بحيث لا تشكل مضاربة غير مشروعة للعمالة الوطنية وتكون مقتصرة بشكل رئيسي على الأعمال التي لا يوجد لها عاملين لبنانيين على أن تحتوي هذه الخطة على إجراءات أمنية وصحية تحمي لبنان من الجريمة والأمراض المستوردة، وعلى إجراءات تحمي حقوق العمالة الوافدة بما يتماشى مع القرارات الدولية ذات الشأن ومبادئ حقوق الإنسان.

خامساً: العمل على إنجاز اتفاقات ثنائية مع بلدان المقصد بما يؤمن الظروف المناسبة للعمالة اللبنانية المهاجرة.

سادساً: بالإشارة إلى أن الهجرة الخارجية بشقيها لم تحصل على الانتباه اللازم لجهة الإحصاءات المتاحة أو الدراسات العلمية، فإن السياسة السكانية في هذا المجال تؤكد ضرورة دعم جمع

البيانات والدراسات المتعلقة بالموضوع وتشجيع المؤسسات غير الحكومية على القيام بواجبها في هذا المضمار.

ينبغي لحكومات بلدان المنشأ وبلدان المقصد أن تسعى إلى جعل خيار بقاء الشخص في بلده متاحاً أمام الناس جميعاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، التي تكفل توازناً اقتصادياً أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية. ومن الضروري أيضاً زيادة الجهود الرامية إلى نزع فتيل الصراعات الدولية والداخلية قبل أن تتصاعد، وضمان احترام حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية، والسكان الأصليين، واحترام سيادة القانون، وتشجيع الحكم الصالح، وتدعيم الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء المزيد من الدعم لبلوغ الأمن الغذائي الوطني والأسري، ودعم برامج التعليم والتغذية والصحة والبرامج المتصلة بالسكان، وكفالة الحماية البيئية الفعالة. ومثل هذه الجهود قد تتطلب المساعدة المالية الوطنية والدولية، وإعادة تقويم العلاقات التجارية والتعريفية، وزيادة إمكان الوصول إلى الأسواق العالمية، وزيادة جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ترمي إلى إيجاد إطار محلي للنمو الاقتصادي المستدام، مع الاهتمام بتهيئة فرص العمل. ولا يرجح أن تتحسن الحالة الاقتصادية في تلك البلدان الا بصفة تدريجية. ومن ثم، لا يحتمل أن تقل تدفقات الهجرة من تلك البلدان الا في الأجل الطويل. والى ان يتحقق ذلك، ستظل المشاكل الحادة الملحوظة حالياً تسبب استمرار تدفقات الهجرة في الأجل القصير بل والمتوسط أيضاً، ومن ثم تحت الحكومات على تبني سياسات هجرة دولية شفافة وبرامج لإدارة هذه التدفقات. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 3.10)

رابعاً: الهجرة الداخلية والتوزيع الجغرافي للسكان

شكلت تيارات الهجرة الداخلية والخارجية التي شهدها لبنان خلال فترة الحرب الممتدة بين 1975 و 1991، والتي ترافقت مع عمليات تهجير واسعة للسكان في الداخل، عوامل حاسمة أسهمت في رسم معالم خارطة التوزيع الجغرافي للسكان. تضاف إليها الخصائص الطبيعية والجغرافية المتنوعة بين الساحل والجبل والداخل.

ويستدل من آخر الدراسات المتوافرة أن واحداً من كل أربعة مقيمين لبنانيين يسكن اليوم في قضاء خارج مكان ولادته، وأن واحداً من كل ثلاثة لبنانيين يسكن في قضاء خارج مكان قيد نفوسه، وأن اتجاهات تيارات الهجرة الداخلية هي بشكل أساسي نحو محافظتي بيروت وجبل لبنان، ونحو ضواحي بيروت على وجه الخصوص.

وتشكل المنطقة الساحلية في لبنان مركز التجمع العمراني حيث يبرز النقل الرئيسي للسكان، وهي تضم أكثر من ثلثي المقيمين فيه، علماً أن مساحتها لا تتجاوز 10 في المئة من مساحة لبنان الإجمالية. وتبلغ نسبة المقيمين في بيروت الكبرى حوالي 37 في المئة من السكان، أي أن أكثر من ثلث اللبنانيين المقيمين في لبنان يسكن اليوم في مدينة بيروت وضواحيها، وضمن مساحة نقل عن 4 في المئة من مساحة لبنان الإجمالية. كما يلاحظ في حركة الهجرة الداخلية أن أفضية جبل لبنان تمثل مركز الاستقطاب وملئى النازحين، حتى من محافظة بيروت، بحيث أن ثلاثة أفضية فيها هي بعدا والمتن وكسروان، تستوعب أكثر من ثلاثة أرباع حجم الهجرة الداخلية الصافية.

وحتى يتحقق التوزيع السكاني المتوازن للإنتاج والعمالة والسكان، ينبغي أن تعتمد البلدان استراتيجيات للتنمية الإقليمية المستدامة واستراتيجيات لتشجيع الدمج الحضري ونمو المراكز الحضرية الصغيرة أو المتوسطة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية، بما في ذلك اعتماد مشاريع قائمة على كثافة العمل، وتدريب الشباب على الأعمال غير الزراعية وتوفير شبكات النقل والاتصال الفعالة. ولإيجاد سياق موات للتنمية المحلية، بما في ذلك تقديم الخدمات، ينبغي أن تنظر الحكومات في تحقيق اللامركزية في نظمها الإدارية. مما يشمل أيضاً إعطاء السلطات الإقليمية وسلطات المقاطعات والسلطات المحلية مسؤولية الإنفاق والحق في جمع الإيرادات. وفي حين يستلزم الأمر إدخال تحسينات هائلة على الهياكل الأساسية الحضرية والاستراتيجيات الإنمائية في عدد كبير من البلدان النامية لتوفير بيئة صحية لسكان الحضر، ينبغي الاضطلاع أيضاً بأنشطة مماثلة في المناطق الريفية. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 4.9)

إن الاختلال البارز في التوزيعات السكانية في المناطق المختلفة في لبنان، مؤشر على التفاوت الواسع بالنسبة لتوزيع الخدمات وفرص العمل بين المناطق الساحلية والمدن الكبرى من جهة، ومناطق الداخل والأطراف من جهة أخرى. وقد تفاقم هذا الاختلال بفعل موجات التهجير التي تعرض لها السكان نتيجة الأحداث الداخلية التي شهدها لبنان خلال فترة الحرب اللبنانية. وعلى رغم الأولوية التي أعطيت لموضوع عودة المهجرين، فإن حركة العودة لم تكتمل وهي لا زالت جزئية في بعض المناطق. ويشكل تحرير الجنوب بعد الاحتلال الإسرائيلي تحدياً جديداً يوجب تكثيف الجهود لعودة المهجرين جميعاً إلى ديارهم.

إن السياسة السكانية المتعلقة بالهجرة الداخلية تهدف أيضاً إلى الحد من الهجرة من الريف إلى المدن وخاصة إلى المدن الكبرى وتشجيع الهجرة العكسية من خلال تبني السياسات التنموية لإجراءات تركز على تنمية المناطق خاصة تلك الأقل نمواً. من هذا المنطلق فإن تحقيق أهداف السياسة السكانية في هذا المجال يتطلب تبني الخطط القطاعية التي تتيح الأولويات التالية:

- 1- تشجيع القطاع الزراعي ودعمه من خلال تأمين شبكات الري وإصلاح الأراضي وإجراء الأبحاث الزراعية وتعزيز الإرشاد الزراعي وذلك من خلال التسليقات المصرفية وتسويق الإنتاج وحمايته من المنافسة الخارجية بما يتلاءم مع متطلبات التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار والتصنيع الزراعي.
- 2- العمل على إنجاز تخطيط إقليمي لربط المناطق الجغرافية والحد من التفاوت في مستويات المعيشة وتحقيق التنمية المتوازنة من خلال تنمية القطاعات الإنتاجية وخلق فرص عمل خاصة في المناطق الأقل نمواً.
- 3- اعتماد اللامركزية الإدارية وتفعيل دور البلديات ومؤسسات المجتمع الأهلي في المناطق ورفع المستويين الصحي والتعليمي فيها وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية والترفيهية.
- 4- تشجيع حركة الهجرة العكسية من المدن الكبرى وتقديم تسهيلات وسبل الدعم الأخرى للعائدين إلى المدن الصغيرة والأرياف.
- 5- الإهتمام بتحسين نوعية الحياة في المدن، وخاصة الكبرى منها، والتي تتعرض لتضخم بشري ناتج عن الهجرة إليها دون أن تكون قادرة على إستيعابه، وبشكل خاص على مستوى البنى التحتية الخدماتية المختلفة.
- 6- العمل على عودة مهجري الحرب اللبنانية ومهجري الجنوب، الذي كان تحت الاحتلال الإسرائيلي، من خلال إعادة بناء القرى وإعطاء الدعم المادي والتقني للذين يرغبون بالعودة إلى الأماكن التي هجروا منها وإعادة تأهيلهم نفسياً وتقنياً حسب ما تدعو الحاجة.

خامساً: التركيب السكاني

يشهد لبنان مطلع الألف الثالث تحولات ديموغرافية أساسية على مستوى الولادات والوفيات والهجرة والنزوح والزواج وحجم الأسرة وبنيتها، متأثراً في ذلك بنتائج الحرب التي جرت على أرضه لمدة 16 سنة وبالاتجاهات الديموغرافية التي ترافق عملية التنمية. ومن الملاحظ أن هذه التحولات أخذت تترك آثارها بأشكال متعددة على تركيب بنية السكان فيه وبالتالي على المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لمجموع المواطنين.

ويتبين لنا من خلال المعطيات الإحصائية أن هناك تعديلات جذرية طرأت على مراحل الحياة بين بداية السبعينات وأواخر التسعينات من أهمها:

أولاً: تدني نسبة صغار السن (صفر - 14 سنة) من 43 في المئة من مجموع السكان سنة 1970 إلى 31 في المئة عام 1996 ومن المنتظر أن تنخفض هذه النسبة إلى حوالي 25 في المئة بعد 20 سنة.

ثانياً: إن نسبة الشباب البالغين من العمر 15-24 سنة تبقى دون تغيرات كبيرة إذ ارتفعت من 17 في المئة عام 1970 إلى 19 في المئة عام 1996 لتعود وتنخفض إلى 17 في المئة خلال العقد القادمين.

ثالثاً: أما كبار السن، أي البالغين من العمر 65 سنة فما فوق، فإن نسبتهم من مجموع السكان هي في ارتفاع مضطرد إذ ارتفعت من 5 في المئة في سنة 1970 إلى 7 في المئة عام 1996 ومن المنتظر أن تصل إلى أكثر من 8 في المئة خلال العقد القادمين مما يدل على أن عملية الشيخوخة - أي ازدياد نسبة كبار السن - قد بدأت وستتكاثر في العقود القادمة.

ولا بد من الإشارة إلى أن أعداد المعوقين هي أعداد مرتفعة بالنسبة إلى مجموع السكان وذلك نتيجة للحرب اللبنانية بالإضافة إلى أسباب أخرى كزواج الأقارب وغيرها.

إن نتائج هذه التغيرات في التركيب السكاني تنعكس على كل القطاعات وخصوصاً على طبيعة الإنتاج والطلب على التعليم وحجم القوى العاملة، وعلى الضمان الاجتماعي وضمان الشيخوخة وغيرها. ولذلك فإن متابعة هذه التغيرات والقيام باسقاطات بشأنها ونشر هذه المعلومات بشكل واسع يساعد القطاعين العام والخاص على اتخاذ التدابير الوقائية بدلاً من التعامل مع نتائج هذه المتغيرات بعد تأزم الأمور.

ومن الأهداف الرئيسية للسياسة السكانية في مجال التركيب السكاني هي تلك التي تعنى، بالإضافة إلى أمور الطفولة والأمومة وحقوق المرأة، بالشباب ومشكلاتهم وإحتياجاتهم وتنشئتهم وذلك من خلال التركيز، ضمن الخطط القطاعية، على إعطاء الأولوية للبرامج التي تؤدي إلى تخفيض النسب المرتفعة للبطالة بينهم، والتي هي سبب رئيسي لهجرتهم المكثفة، وبالتالي خلق فرص عمل خاصة بهم، بالإضافة إلى تلك التي تنتج عن تفعيل الدورة الاقتصادية وعن تفعيل سوق العمل بشكل عام، وكذلك إلى مراجعة شاملة ومستمرة لمجالات تعليمهم بما يضمن تحقيق توافق أكبر بين منتجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. وتهدف هذه السياسات الخاصة بالشباب أيضاً إلى إعطائهم فرصاً فعلية لكي يتمكنوا من المشاركة الفاعلة في الحياة المدنية والثقافية والسياسية وكذلك دعم الهيئات والمنظمات الشبابية في المجتمع المدني. وتهدف السياسة السكانية المتعلقة بالشباب أيضاً إلى توجيههم نحو إلتناء أكثر تناغماً وتوافقاً مع القيم الثقافية الوطنية التي تتعرض لتأثير بعض القيم الثقافية الغربية غير المتوافقة مع هذه القيم الوطنية.

وينبغي أن تتوخى البلدان تلبية احتياجات وتطلعات الشباب، ولا سيما في مجالات التعليم النظامي وغير النظامي، والتدريب وفرص العمل، والإسكان والصحة، مما يضمن إدماجهم ومشاركتهم في جميع مجالات المجتمع، بما في ذلك المشاركة في العملية السياسية والإعداد لأدوار القيادة. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 6.13)

ينبغي ان تقوم الحكومات ، بدعم نشط من جانب المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بصياغة برامج في مجال التدريب والعمل. وينبغي إيلاء أهمية أولى للوفاء بالاحتياجات الأساسية للشباب، بتحسين نوعية حياتهم وزيادة إسهامهم في التنمية المستدامة. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 6.1) وينبغي إشراك الشباب بنشاط في تخطيط أنشطة التنمية التي لها اثر مباشر على حياتهم اليومية وتنفيذها وتقويمها.... (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 6.15)

وتعنى السياسة السكانية أيضا بالمسنين من خلال برنامج ضمان الشيخوخة الذي يوفر الحماية الصحية للمسنين حسب احتياجاتهم بالإضافة إلى برامج عمل وترفيه توفر لهم إمكانيات فعلية للقيام بأدوار ناشطة في المجتمع وبالحفاظ على حيويتهم.

تتمثل الأهداف فيما يلي:

- أ. العمل، من خلال آليات ملائمة، على تعزيز الاعتماد على الذات لدى كبار السن، وتهيئة ظروف تعزز نوعية الحياة لتمكينهم من العمل والعيش بصورة مستقلة، لأطول وقت ممكن أو حسب رغبتهم، في مجتمعاتهم التي ينتمون إليها.
- ب. وضع نظم للرعاية الصحية علاوة على نظم للضمان الاقتصادي والاجتماعي عند الشيخوخة، حسب الاقتضاء، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المرأة.
- ج. وضع نظام للدعم الاجتماعي، على الصعيد الرسمي وغير الرسمي، بغية تعزيز قدرة الأسرة على رعاية كبار السن داخل الأسرة. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 6.17)

كما وتتركز الجهود حاليا على تطبيق أحكام القانون الجديد رقم 220 تاريخ 2000/6/8 المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين، والذي يضمن تكافؤ الفرص في الصحة والتواصل والتنقل والسكن والتعلم والعمل والترفيه، بهدف اشراك كل شخص معوق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تتمثل الأهداف فيما يلي:

- أ. كفالة أعمال حقوق المعوقين، ومشاركتهم في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- ب. تهيئة وتحسين وتطوير الظروف الكفيلة بتحقيق تكافؤ الفرص لجميع المعوقين وتقويم قدراتهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ج. كفالة كرامة المعوقين وتشجيع الاعتماد على الذات لديهم. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 6.29)

سادساً: المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة

تحتل مشاركة المرأة موقعا هاما في عملية التنمية وتشكل أحد شروط نجاحها واستدامتها. لذلك فان تطبيق مبادئ المساواة بين الجنسين وإنصاف وتمكين المرأة هي اهداف بالغة الأهمية بحد ذاتها، بالإضافة إلى كونها شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. ويساوي الدستور اللبناني، منذ إقراره في العام 1926، بين جميع اللبنانيين، وتؤكد مقدمته، التي أضيفت في العام 1990، على التزام لبنان تطبيق أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر المواثيق الدولية المتعلقة بالمرأة.

لقد تحققت إنجازات فعلية على صعيد رفع قدرات المرأة في لبنان. ففي حين كان التحاق الفتيات في الدراسة في الماضي ينخفض بشكل كبير بعد المرحلة الابتدائية وكان معظمهن يغادر الدراسة بعد الشهادة التكميلية، أضحى عام 1996 نسبة الفتيات على مقاعد الدراسة تضاهي نسبة الفتيان، لا بل تتجه إلى تجاوزها. وقد أظهرت نتائج المسوحات الإحصائية أن معدل الالتحاق في الدراسة وصل إلى 96 في المئة للإناث و للذكور في الفئة العمرية (6-9) سنوات، والى 95 في المئة للإناث و 94 في المئة للذكور في الفئة العمرية (6-14) سنة. أما في الفئة (15-19) سنة، فقد وصل إلى 66 في المئة للإناث مقابل 59 في المئة للذكور. كما تؤكد المعطيات اتجاه الإناث إلى تجاوز الذكور في متابعة الدراسة ما بعد الثانوية والالتحاق بالجامعات، والتوسع نحو تخصصات جديدة ظلت إلى وقت بعيد حكرا على الذكور.

أدى هذا التزايد في الالتحاق في الدراسة إلى تحسين عام في مستويات التعليم لدى الإناث، لكن وطأة الأجيال القديمة جعلت نسبة الأمية تصل إلى 14 في المئة بين السكان الذين تتجاوز أعمارهم العشر سنوات مع تفاوت واضح بين الذكور والإناث (9 في المئة لدى الذكور و 18 في المئة لدى الإناث). الا انه بالمقابل، فإن نسبة الأمية بين الصغار البالغين من العمر 10-14 سنة هي 2 في المئة فقط للإناث وللذكور، مما يعني ان محو الأمية يتحقق بشكل رئيسي من خلال الالتحاق المتزايد للذكور والإناث في الدراسة وليس من خلال محو الأمية بين الكبار.

كما تبين المعطيات زيادة إسهام النساء في النشاط الاقتصادي إذ وصل معدل النشاط الاقتصادي لدى النساء إلى 13.4 في المئة عام 1996، بعد أن كان 9.5 في المئة عام 1970 (أي بنسبة زيادة بلغت 41.1 في المئة). في المقابل يرتفع معدل النشاط الاقتصادي لدى الذكور من 43.8 في المئة عام 1970 إلى 53.1 في المئة عام 1996 (أي بنسبة زيادة بلغت 21.2 في المئة). ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه البيانات لا تتضمن كافة ما هو ضروري للتعرف إلى مدى الإسهام الفعلي للمرأة في النشاط الاقتصادي بسبب إغفال عمل المرأة غير المأجور في مجالات وقطاعات عدة.

أما على المستويين المؤسسي والتشريعي، فقد تم تشكيل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في العام 1996 بهدف تنفيذ توصيات عمل المؤتمر الدولي الرابع للمرأة الذي عقد في بيجين عام 1995. وتم إقرار ونشر القانون رقم 96/572 الذي أجاز للحكومة اللبنانية الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في تاريخ 1979/12/18. وفي هذا المجال بالذات، سبق للبنان أن قام بتعديل بعض النصوص القانونية بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات عدة نذكر منها توحيد سن نهاية الخدمة، والأهلية الكاملة لممارسة التجارة وللشهادة لدى السجل العقاري، واحتفاظ الموظفة في السلك الخارجي بوظيفتها في حال زواجها من أجنبي.

ينبغي للبلدان أن تعمل على تمكين المرأة، وأن تتخذ الخطوات المؤدية إلى القضاء على ضروب التفاوت بينها وبين الرجل في أقرب وقت ممكن عن طريق ما يلي:

أ. إنشاء الآليات اللازمة لتحقيق المشاركة المتكافئة للمرأة وتمثيلها المنصف على جميع مستويات العملية السياسية والحياة العامة في كل وسط وكل مجتمع وتمكينها من التعبير عن شواغلها واحتياجاتها.

ب. التشجيع على تحقيق المرأة لإمكاناتها من خلال التعليم وتنمية المهارات والعمالة، مع إيلاء أهمية عليا للقضاء على الفقر والامية واعتلال الصحة في صفوف النساء.

ج. القضاء على جميع ممارسات التمييز ضد المرأة، ومساعدتها على إقرار حقوقها وأعمالها، بما فيها الحقوق المتصلة بالصحة الإنجابية والجنسية.

د. اتخاذ التدابير الملائمة لتحسين قدرة المرأة على الكسب بغير الحرف التقليدية وتحقيق الاعتماد على الذات اقتصادياً وضمان إمكان وصولها على قدم المساواة إلى سوق العمالة ونظم الضمان الاجتماعي.

هـ. القضاء على ممارسة العنف ضد المرأة.

و. القضاء على ممارسات أرباب العمل التمييزية ضد المرأة، كذلك المبنية على إثبات استخدام وسائل منع الحمل أو على حالة المرأة من حيث الحمل.

ز. تمكين المرأة عن طريق القوانين والأنظمة وغيرها من التدابير الملائمة، من الجمع بين أدوار الحمل والرضاعة الطبيعية وتربية الأطفال مع المشاركة في القوة العاملة. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 4.4)

في موازاة هذه الإنجازات المتمثلة في انتشار التعليم بين النساء وإسهامهن المتزايد في النشاط الاقتصادي وإعادة النظر في النصوص القانونية المجحفة في حق المرأة، ما زالت هناك خطوات يجب اتخاذها لتحقيق اشتراك المرأة بشكل أوسع في الحياة الاقتصادية والسياسية، إذ ما تزال هناك أحكام تشريعية تمييزية في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك ما تتضمنه قوانين العمل والجنسية والعقوبات وبعض النظم والقواعد الإدارية. وتجدر الملاحظة إلى أن الحكومة اللبنانية تحفظت على بنود وفقرات عدة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بسبب تعدد قوانين الأحوال الشخصية في لبنان، وتعارض بعض أحكام هذه القوانين مع مضمون البنود والفقرات التي تم التحفظ عليها.

في مجال تمكين المرأة، إن الهدف الأساسي لهذه الوثيقة هو تحقيق المساواة والإنصاف بناء على المشاركة المتوافقة بين الرجل والمرأة وتمكينها من استعمال كل إمكاناتها. كذلك تعزيز إسهام المرأة في التنمية المستدامة من خلال مشاركتها في عمليات تقرير السياسات وصنع القرارات والإسهام في الإنتاج والعمالة والأنشطة المدرة للدخل والتعليم والصحة والمجالات الأخرى.

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من القيام بمراجعة القوانين والأنظمة وغيرها من التدابير التي تؤمن المساواة بين المرأة والرجل، وتمكن المرأة من الجمع بين أدوار الحمل والرضاعة وتربية الأطفال من جهة والمشاركة الفاعلة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة أخرى. كما يتطلب تنمية مهارات المرأة اللبنانية ورفع الحواجز الاجتماعية التي تقف حجر عثرة في تطوير إمكاناتها وغرس قيم المساواة بين الجنسين في أذهان الصغار بما يتفق وقيم المجتمع .

إن الأسرة هي المؤسسة التي تحافظ على تماسك المجتمع، وبالتالي تحصنه من الآفات الاجتماعية كالإدمان والجريمة وغيرها، لذا يجب أن تتوجه كل الجهود للحفاظ على هذه المؤسسة. وللمرأة دور رئيسي في تماسك الأسرة وتنشئة صغارها وإدارة أمورهما مما يجعل تعلمها وتدريبها والحفاظ على صحتها والقضاء على جميع أشكال الاستغلال والإساءة والعنف الذي قد يمارس ضدها (داخل الأسرة وخارجها) ذات أهمية للأسرة وللمرأة معاً، وحق ثابت من حقوقها.

ولا بد في كل هذا من تشجيع جمع البيانات المتعلقة بواقع المرأة والقيام بدراسات متخصصة تشخص هذا الواقع والتقدم المحرز فيه ومتابعة هذا التقدم وتصويبه ودعمه بشكل متواصل واقتراح التشريعات والإجراءات الكفيلة بالوصول إلى هذا الهدف.

سابعاً: الصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة

أعطى برنامج العمل الصادر عن مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994 مفهوماً وبعداً جديدين للصحة الإيجابية حيث قرن المفهوم الجديد شمولية العناية الصحية بمسألة العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. وشددت المبادئ التي أقرها المؤتمر، ضمن أمور أخرى، على حق الأزواج في أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد أطفالهم كما أكدت على تحسين نوعية الحياة لجميع الأشخاص وتقليل التفاوتات في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، بين البلدان وفي داخلها.

وإذا كان لبنان، الذي التزم بمجمل مقررات / توصيات مؤتمر القاهرة المذكور، يعتبر بشكل عام متقدماً، قياساً إلى الدول النامية وبعض الدول العربية، في إطار موضوع الصحة الإيجابية بمفهومها الشامل، فإن المسوحات الميدانية أثبتت وجود فجوة كبيرة بين المناطق الجغرافية في لبنان وكذلك بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة، مما يستوجب بذل أقصى الجهود الممكنة من أجل تحقيق العدالة بين كل المناطق وجميع الفئات، بحيث يتم في السنوات العشر المقبلة تضيق هذه الفجوة في المواقف والممارسات المتصلة بالصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة.

ومن المنطقي، ان الوصول إلى هذه الأهداف يستوجب العمل على خفض معدلات وفيات الأمهات الناتجة عن الحمل والولادة وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال، وهو ما يمكن أن تسهم به بشكل كبير خدمات التوليد الأساسية والمباعدة بين الولادات، خصوصاً في المناطق التي تتطلب أوضاعها ذلك.

ولا بد في هذا المجال من توفير الخدمات في مختلف مجالات الصحة الإيجابية بما في ذلك الامومة الامنة وتنظيم الأسرة، ومكافحة العقم ومكافحة الأمراض التي تنتقل بواسطة الجنس (خصوصاً مرض السيدا أو الإيدز)، وتسهيل الوصول إلى هذه الخدمات والحصول عليها بتكاليف منخفضة مع مراعاة الأولويات المنطقية والاجتماعية. وكذلك توعية النساء وحثهن على ضرورة الفحص الدوري المتعلق بالأمراض النسائية.

ولا بد، أيضاً، من إدراج التنقيف حول قضايا الصحة الإيجابية، بشكل لا يتعارض مع الأعراف السائدة، في البرامج التربوية، واستعمال وسائل الإعلام المتاحة لنشر هذه التوعية على أوسع نطاق، وانشاء فريق من المحركين الاعلاميين في هذا المجال، خصوصاً في المناطق الأكثر حاجة سواء في الأرياف أو في أحزمة المدن الرئيسية.

ولضمان نوعية هذه الخدمات يجب تأهيل كوادر مقدمي هذه الخدمات بمختلف فئاتهم للتأكد من ايصالها من قبل عناصر مؤهلة وقادرة. كما يجب وضع الأولويات المناسبة من أجل دمج أوسع لخدمات الصحة الإيجابية في اطار منظومة الرعاية الصحية الأولية، مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع القطاعين الأهلي والخاص على القيام بقسط مناسب من هذه الاجراءات. ولا بد أيضاً من تأكيد أهمية استمرار التعاون وتعزيزه في هذا الاطار مع المنظمات الاقليمية والدولية المعنية.

وفي سبيل الوصول إلى مجمل غايات السياسة السكانية في مجال الصحة الإيجابية، يجب مراجعة وتحديث القوانين و التشريعات المعمول بها في هذا المجال وكذلك استحداث ما يلزم من قوانين جديدة تتماشى مع المفاهيم الحديثة للصحة الإيجابية ومع أهداف هذه الوثيقة. وكذلك يجب أن تواكب الإجراءات، في هذا المجال، أبحاث ودراسات عملانية خاصة في المناطق التي أكدت المسوحات عن حاجة ملحة لتحسين الصحة الإيجابية فيها.

وكذلك يجب، على مستوى الحفز والإعلام، تعزيز وترشيد الأنشطة والاتصالات على مختلف المستويات من أجل تحفيز وتعبئة الآراء لجهة كسب التأييد والدعم (Advocacy) اللازمين لتحقيق الاستراتيجيات المتعلقة بالصحة الإنجابية.

ينبغي أن تسعى جميع البلدان إلى أن توفر من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية رعاية صحية إنجابية لجميع الأفراد في السن المناسبة، وذلك في اقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز عام 2015. وينبغي أن تشمل الرعاية الصحية الإنجابية، في سياق الرعاية الصحية الأولية، على توفير خدمات منها المشورة والمعلومات والتثقيف والاتصال والخدمات فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، والتثقيف والخدمات في صدد الرعاية قبل الولادة والولادة الآمنة والرعاية بعد الولادة وخصوصا الرضاعة الطبيعية والرعاية الصحية للرضع والأمهات، والوقاية والعلاج من العمم.... (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 7.6)

ثامناً: البيئة

تتسم العلاقات المتبادلة بين السكان والبيئة والتنمية بدرجة كبيرة من التعقيد. ويشكل النمو السكاني غير المتوازن جغرافياً، وتدهور الموارد الطبيعية، والإستهلاك المتزايد للموارد البيئية المحدودة، تحدياً للجهود التي تبذل لتحقيق إستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تتطلب التنمية المستدامة بوصفها وسيلة لضمان الرفاه البشري الذي يتقاسمه الناس جميعاً في الحاضر والمستقبل، الاعتراف الكامل بالعلاقات المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية... (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994-مبدأ 6).

ويعاني لبنان من تلوث الهواء في المناطق المكتظة، وتلوث مياه الشاطئ، وكذلك من مشكلة قطع الأشجار وتقلص المساحة الخضراء (التي بلغت 0.01% في المدينة)، ومن تراكم النفايات الصلبة وتسرب النفايات السائلة إلى المياه الجوفية والبحر، وتسميم البيئة في بعض المناطق، وذلك بفعل انعدام المعرفة و/أو عدم التقيد بالقوانين و/أو عدم كفاية القوانين الموجودة. وقد يعود ذلك أيضاً إلى إزدياد الحاجة إلى الموارد الطبيعية، والنمو الصناعي، وضغوطات الفقر، والسلوكيات الفردية غير المناسبة والتوسع العشوائي للمدن. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة تطوير التشريع البيئي في لبنان ليواكب التشريعات الدولية الحديثة والعمل على التغلب على هذه المشاكل من خلال إدماج المتغيرات السكانية والبيئية في خطط وبرامج التنمية البشرية المستدامة، وفق ما اقترحتة المؤتمرات الدولية الأخيرة التي أجمعت على إعطاء الأولوية لبرامج عمل تلحظ هذا الدمج.

من جهة أخرى، أنشأ لبنان وزارة للبيئة عملت على وضع العديد من التشريعات الخاصة بحماية البيئة. كما سعت إلى زيادة المساحة الخضراء وتنظيم عمليات جمع النفايات والتخلص منها وتنظيف الشاطئ وتنظيم عمل المقالع والكسارات. لكن لبنان لا يزال يفتقر إلى الكثير بالنسبة لمواجهة الكوارث البيئية كالحرائق وتدهور التربة والانزلاقات والهزات الأرضية.

ينبغي للحكومات... تنفيذ سياسات للتصدي للآثار البيئية المترتبة على الزيادات الحتمية المقبلة في عدد السكان والتغيرات في تركيزهم وتوزيعهم، ولا سيما في المناطق السريعة التأثير بيئياً وفي التجمعات الحضرية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - البند 3-29-هـ).

وتشمل الأهداف المتعلقة بهذا المجال، ضمن إطار السياسة السكانية، الحفاظ على البيئة ودرء أثارها السلبية على حياة السكان والتحكم في العوامل التي تؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية، من خلال العمل على إدماج العوامل الديموغرافية والإقتصادية والبيئية في عمليات التخطيط والتنفيذ والنقويم الرامية إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة، ومن خلال ضبط إستغلال الموارد المائية والغذائية وتعزيز الوعي لدى القطاعات المختلفة بأهمية صيانة الموارد الطبيعية والتخفيف من حدة الآثار البيئية السلبية المترتبة عن الزيادات في أعداد السكان وتحركاتهم خاصة في المناطق المدنية وزيادة إسهام وسائل الإعلام في حملات تثقيف الجمهور بشأن العلاقة بين السكان والتنمية والبيئة، وكذلك توعية السلطات المحلية وتقوية قدراتها لتساهم بشكل أفضل في التوعية في مجالي البيئة والتنمية، والقيام بالأنشطة اللازمة لذلك.

تاسعاً: الإعلام والتثقيف والإتصال السكاني

تعود المحاولات الأولى في مجال الإعلام والتثقيف والإتصال السكاني في لبنان إلى إنشاء اللجنة الأولى للتربية السكانية في العام 1972. وتلا إنشاء اللجنة تنظيم نشاطات وندوات بالتعاون مع وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء بهدف زيادة الوعي والإدراك لأهمية القضايا المتصلة بالسكان لدى المعلمين في المراحل التعليمية، وإستشراف إمكانات إدخال التربية السكانية في المناهج التعليمية. ثم جاءت الأحداث الداخلية لتحول دون تحقيق هذه الأهداف على الرغم من الجهود التي بذلت في هذا الشأن ضمن لجان التربية السكانية التي تعاقبت في الأعوام 1982 و1987 و1989 و1993.

وقد أثمرت الجهود، في هذا المجال، مؤخراً فتم إدخال مواد التربية السكانية والتربية الصحية في مناهج التعليم، في إطار خطة النهوض التربوي والهيكلية الجديدة للتعليم، وإنطلاقاً من تحديد المفاهيم الأساسية للتربية السكانية والصحية طبقاً لكل مرحلة دراسية، وإدماجها بالمواد التعليمية الخاصة بها، والعمل على القيام بأنشطة لاصفية في المجالين السكاني والصحي ضمن إطار النوادي المدرسية، وإعتبار التربية السكانية جزءاً لا يتجزأ من التربية المدنية.

ينبغي أن تؤدي الجهود المبذولة في مجال الإعلام والتثقيف والإتصال إلى زيادة الوعي عن طريق حملات تثقيف الجمهور بشأن القضايا ذات الأولوية مثل: الأمومة السالمة والصحة والحقوق الإنجابية وصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة والتميز ضد الفتيات والمعوقين وإساءة معاملة الأطفال والعنف ضد المرأة والمساواة بين الجنسين والأمراض المنقولة عن طريق الجنس.. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند 11-16)

أما على المستوى الرسمي، فيمكن إدراج نشاطات وزارات عدة منها وزارات الصحة العامة والشؤون الإجتماعية والتربية والبيئة، ضمن النشاطات الإعلامية والتثقيفية والحث، خصوصاً في مجالات الرعاية الصحية الأولية وصحة الأم والطفل والصحة الإنجابية والرضاعة الطبيعية والأمومة الآمنة والمباعدة بين الولادات ورعاية المعوقين ووقف التدهور البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وتتولى البرامج الإذاعية والتلفزيونية والصحافة التغطية الإعلامية للمواضيع المتعلقة بالسكان، لكن غالباً ما يتم ذلك في المناسبات فقط.

وتهدف السياسة السكانية في هذا المجال إلى زيادة الوعي والمعرفة والإلتزام بالقضايا السكانية وتشجيع تكوين مواقف مؤيدة للسلوك المسؤول في مجال السكان والتنمية ولا سيما في مجالات مثل البيئة والأسرة والحياة الجنسية والإنجاب وعدم التفرقة بين الجنسين. وأيضاً زيادة قدرة الأزواج على ممارسة حقهم الأساسي بشكل حر ومسؤول في تقرير عدد الأطفال الذين يرغبون بانجابهم، وفي المباعدة بين المواليد، وفي أن تتاح لهم المعلومات والتثقيف والوسائل اللازمة للقيام بذلك.

ويتطلب تحقيق الأهداف المشار إليها إعداد إستراتيجية للإعلام والتثقيف والإتصال في المجال السكاني تعمل على زيادة إسهام وسائل الإعلام في حملات تثقيف الجمهور بشأن قضايا الأمومة الآمنة والصحة والحقوق الإنجابية وصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة ومناهضة العنف ضد المرأة والمساواة بين الجنسين وشيخوخة السكان والوقاية من الأمراض المنقولة من خلال الإتصال الجنسي، والعلاقة بين السكان والبيئة وإسهام الذكور في تحمل مسؤولياتهم في مجال الصحة الإنجابية وغيرها. وكذلك العمل على توفير فرص الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالسكان، والتنمية البشرية المستدامة للجميع، وتأمين تدريب أخصائيي الإعلام والتثقيف والإتصال والمعلمين وغيرهم في المجالات السكانية المختلفة و/أو إيصال المعلومات المتعلقة بها بشكل علمي مبسط إلى الجمهور المعني.

وأخيراً، وفي إطار الإستراتيجية العالمية لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسب (السيدا)، التزمت اللجنة الوطنية لمكافحة السيدا ببرنامج وطني إتخذ الوقاية أساساً للعمل وركز على دعم الدراسات التي تناول الفئات المستهدفة بهذا المرض، ونشر المعرفة حوله من خلال الإعلام والتثقيف. وتعمل هيئات أهلية ومنظمات غير حكومية عدة في السياق نفسه من خلال تنظيم دورات وندوات وإصدار نشرات وكتيبات وملصقات والقيام بحملات توعية في هذا المجال.

ينبغي أن تستند أنشطة الإعلام والتثقيف والإتصال إلى أحدث نتائج البحوث لتحديد الإحتياجات من المعلومات وأنجع السبل المقبولة ثقافياً للوصول إلى الجمهور المقصود (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994-بند 21-11).

عاشراً: الأطر المؤسسية والإحصائية والبحثية

تشكل البيانات الإحصائية والدراسات المتعلقة بالقضايا السكانية، والخطط والبرامج التي تقوم بها الوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية والدولية المختلفة الناشطة في المجال السكاني، الوسائل والأدوات الأساسية اللازمة لوضع وتنفيذ ومتابعة سياسة وطنية سكانية في لبنان. وتشكل اللجنة الوطنية الدائمة للسكان واللجنة البرلمانية للإسكان والتعاونيات والمهجرين والسكان وإدارة الإحصاء المركزي ودائرة الأحوال الشخصية والمجلس الإقتصادي والإجتماعي والوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية والدولية والمؤسسات الأكاديمية المعنية بالقضايا السكانية، الأطر المؤسسية والبحثية والتنفيذية للسياسة الوطنية للسكان كل بحسب تخصصها والمهام المنوطة بها.

وينبغي لجميع البلدان أن تنشئ قواعد بيانات موثوقة، كمية ونوعية، تجمع بين قضايا السكان والتعليم والصحة والفقر ورفاه الأسرة والبيئة والتنمية وتوفر معلومات مقسمة على مستويات مناسبة، وان تحتفظ بها لتلبية احتياجات البحث فضلاً عن احتياجات وضع السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقويمها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتقويم وقياس نوعية الرعاية وسهولة الوصول إليها عن طريق استحداث مؤشرات مناسبة. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 12.5)

وتعتبر اللجنة الوطنية الدائمة الإطار المؤسسي اللازم لعمليات وضع وتنسيق ومتابعة تنفيذ السياسة السكانية في لبنان، بينما تعتبر إدارة الإحصاء المركزي الجهة الأساس المعنية بتأمين وتنسيق العمل الإحصائي في لبنان.

وينبغي أن تقوم جميع البلدان، بدعم من المنظمات المناسبة، بتعزيز جمع البيانات الديموغرافية وتحليلها، بما في ذلك بيانات الهجرة الدولية، وذلك من أجل فهم تلك الظاهرة على نحو أفضل ومن ثم صياغة سياسات وطنية ودولية للهجرة. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 12.9)

إن تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان يتطلب دعم وتطوير اللجنة الوطنية الدائمة للسكان وأمانتها الفنية وكذلك تعزيز قدرات إدارة الإحصاء المركزي وغيرها من المؤسسات الرسمية المعنية لكي تقوم بدورها بشكل فاعل وحسب اختصاصها. وتسعى هذه السياسة إلى تطوير المشاركة الموجودة بين المؤسسات الوطنية المعنية بالسياسات السكانية من جهة وبين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية المانحة وغيرها وكذلك إلى تمتين الشراكة بين مؤسسات الدولة والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص لجهة تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقويم البرامج السكانية.

ينبغي للحكومات، ووكالات التمويل، والمؤسسات البحثية، ان تشجع وتعزز البحوث الاجتماعية - الثقافية و الاقتصادية المتعلقة بالسياسات والبرامج السكانية والإنمائية ذات الصلة، بما في ذلك الممارسات المحلية، ولا سيما فيما يتعلق بالروابط المتداخلة بين السكان، وتخفيف حدة الفقر، والبيئة، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 12.21)

وينبغي ان تكون البحوث الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية جزءاً من البرامج والاستراتيجيات السكانية والنمائية لكي يسترشد بها مديرو البرامج بشأن طرق ووسائل الوصول إلى الفئات التي لا تحصل على قدر كاف من الخدمات والاستجابة.... (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 12.22)

إن الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المعنية، ووكالات التمويل، والمؤسسات البحثية، مدعوة بإلحاح إلى إعطاء الأولوية للبحوث المتعلقة بالروابط بين دور المرأة ومركزها والعمليات الديموغرافية والإنمائية. ومن بين مجالات البحث الحيوية تغيير الهياكل الأسرية، ورفاه الأسرة.... (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 12.24)

ونظراً لما لحراك السكان المكاني من طابع ومدى متغيرين، يلزم على نحو عاجل إجراء بحوث لتحسين فهم أسباب الهجرة والحراك ونتائجهما، سواء أكانت داخلية أم دولية. ويتطلب إرساء هذه البحوث على أسس سليمة بذل جهود خاصة لتحسين نوعية البيانات المتعلقة بمستويات واتجاهات وسياسات الهجرة الداخلية والدولية، وكفالة توفر هذه البيانات في الوقت المناسب وتيسير الحصول عليها. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 12.25)

ينبغي للحكومات أن تعمل، بمشاركة فعالة من البرلمانين، والهيئات المنتخبة محلياً، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية، على زيادة الوعي بمسائل السكان والتنمية وصوغ وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والمشاريع الوطنية التي تتناول مسائل السكان والتنمية، بما فيها الهجرة، وأن يكون ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط والتنفيذ الإنمائية الشاملة القطاعية والمشاركة بين القطاعات. وينبغي عليها أيضاً أن تعزز وتعمل على ضمان توفير موارد بشرية كافية ومؤسسات مناسبة لتنسيق أنشطة السكان والتنمية وتنفيذها ورصدها وتقويمها، والاضطلاع بها. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 13.5)

إن الوصول إلى أهداف السياسة الوطنية للسكان يتطلب معلومات دقيقة ومفصلة عن جميع النواحي السكانية المذكورة في هذه الوثيقة وهي معلومات تتوافر من خلال جمع البيانات السكانية بشكل دوري ومنظم والقيام بتحليل هذه المعطيات وإخضاعها لدراسات وأبحاث معمقة تسمح باتخاذ القرارات السياسية على أسس علمية.

لذلك فإن إجراء مسوحات سكانية على غرار ما سبق القيام به من قبل إدارة الإحصاء المركزي (الأوضاع المعيشية للأسر 1997) ووزارة الشؤون الاجتماعية (مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن 1996) تعتبر من العناصر الأساسية لبناء قاعدة بيانات إحصائية سكانية تتيح متابعة تطور الأوضاع السكانية في لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من الضروري جداً تطوير برنامج إحصائي دوري لمسوحات بالعينة ترصد لها الأموال الكافية في الموازنة العامة بشكل متواصل على أن يوضع هذا البرنامج بالتعاون ما بين اللجنة الوطنية الدائمة للسكان وإدارة الإحصاء المركزي بعد استشارة الوزارات والإدارات المعنية. كما يجب القيام بالجمع والتحليل المتواصلين للإحصاءات السكانية الجارية كإحصاءات السجل المدني وسجلات الدخول والخروج عبر الحدود وغيرها.

ومن الضروري تشجيع الأبحاث التي تتيح العمل على تحديث السياسات السكانية وبرامجها التنفيذية على ضوء التغيرات المنتظرة في الأوضاع السكانية وبنية السكان. والعمل على توفير الدعم المالي والفني لإجراء هذه الأبحاث سواء من الدولة أو من المنظمات الدولية المعنية والدول المانحة المهتمة.

تتمثل الأهداف فيما يلي:

1- تعزيز البحوث الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية التي تسهم في تصميم البرامج والأنشطة والخدمات التي تستهدف تحسين نوعية الحياة، وتلبية احتياجات الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، ولا سيما جميع الفئات التي لا تحصل على قدر كاف من الخدمات.

2- تعزيز استخدام نتائج البحوث لتحسين وضع السياسات وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج والمشاريع التي ترمي إلى تحسين رفاه الأفراد والأسر والمعوزين، بغية تحسين نوعيتها وكفاءتها وحساسيتها لاحتياجات مستعملها، وزيادة القدرات الوطنية والدولية على إجراء تلك البحوث.

3- فهم كيفية حدوث السلوك الجنسي والإنجابي في مختلف السياقات الاجتماعية - الثقافية، وفهم أهمية ذلك السياق لأغراض تصميم برامج الخدمات وتنفيذها. (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - القاهرة 1994 - بند رقم 12.20).

و أخيراً، لا بد من إيصال أهداف وإجراءات هذه السياسة السكانية إلى الرأي العام والحصول على مشاركة جميع فئات المجتمع وأفراده في تقويم وتنفيذ هذه السياسة. ولبلوغ هذا الهدف، تسعى السياسة الوطنية للسكان إلى تحفيز المؤسسات الإعلامية ومساعدتها على العمل على رفع مستوى الوعي والمعرفة والالتزام بالقضايا السكانية لدى جميع أفراد المجتمع.